تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية تطوراً هائلاً في تقديم العمليات المصرفية الإسلامية، سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة؛ (كبنك البلاد بالسعودية، وبنك بوبيان بالكويت)، أو تحول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية؛ (كبنك الجزيرة بالسعودية، وبنك الشارقة بالإمارات)، أو في شكل تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية مثل: (البنك الأهلي التجاري، ومجموعة سامبا المالية، وبنك الرياض، والبنك العربي، والبنك السعودي البريطاني بالسعودية)، بالإضافة إلى بنوك إسلامية قائمة بالفعل على الساحة الدولية تقوم مؤسسات مالية دولية مثل HSBC، وCity Group بتقديم العمليات المصرفية الإسلامية، كما تم إنشاء البنك الإسلامي البريطاني بمدينة لندن.

واجهت المصارف الإسلامية في بداية نشأتها العديد من المشكلات، من أهمها: تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية بكفاءة مصرفية عالية ومتطورة في ضوء الضوابط الشرعية المستمدة من المصادر الشرعية:

القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، مع الاجتهاد الشرعي للمنتجات المصرفية الحديثة؛ مثل: بطاقات الائتمان، والتعامل المصرفي بالإنترنت، والتعامل مع أسواق المال الدولية.

وقد تطورت أعمال المصارف الإسلامية خلال العقد الأخير من حيث تنوع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لعملائها؛ حيث بلغت الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة للعملاء ما يزيد عن ثلاثين خدمة مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة؛ مثل: بطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، إضافة إلى توفير أدوات مالية توفر للعملاء عوائد؛ مثل: ودائع وشهادات وصناديق الاستثمار الإسلامية، مع توفير أدوات مالية لتمويل مشروعات التنمية بديلاً عن إصدار السندات، وهي الصكوك الإسلامية.

كما تميزت المصارف الإسلامية بشكل كبير في مجال منح التمويل للعملاء؛ حيث توفر صيغاً مختلفة ومتنوعة لتمويل أنشطتهم المتعددة، ومن تلك الصيغ: صيغة المرابحة للأمر بالشراء، والمشاركة بأنواعها المتعددة، المضاربة، والبيوع بأنواعها؛ كبيع الاستصناع، والسلم، والتورق، والصرف، والتقسيط، وبيع السلم، والتورق، والتأجير مع الوعد بالتمليك . . . إلخ.

وتتميز الصيغ التمويلية بالمرونة التي تمكنها من تلبية رغبات العملاء المتنوعة، ولكافة القطاعات الاقتصادية.

وفي الواقع العملي تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات، ومنها: عدم إلمام عملائها بصيغ التمويل الإسلامية، وكيفية تطبيقها؛ حيث إن غالبية العملاء كانت تتعامل مع البنوك التقليدية بنظام القرض، وبعضها الآخر لم يكن يلجأ إلى التعامل مع البنوك؛ لعدم رغبته في التعامل بأسعار الفائدة، وهذا الأمر يتطلب من المصارف الإسلامية أن تقوم بإيضاح صيغ التمويل الإسلامي للعملاء، وكيفية الاستفادة من تلك الصيغ في تمويل مشروعاتهم.

وكان من نتائج التوسع المستمر للصناعة المصرفية الإسلامية: ارتفاعُ حجم شرائح المتعاملين، وزيادةُ معدل النمو إلى حوالي ٢٠%؛ مما دفع بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد إلى إصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية تتناسب مع طبيعتها؛ مثل: البحرين، والإمارات، والكويت، كما أن هناك بعض الدول قامت بتحويل كافة نظامها بالكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وهي: باكستان، وإيران، والسودان.

وبرغم هذا التطور في العمل المصرفي الإسلامي ما زال أمام المصارف الإسلامية الكثيرُ من التحديات والجهد لتطوير أنظمة العمل، واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتطوير وابتكار أدوات مالية محلية ودولية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء، ومواجهة

المنافسة المصرفية بالأسواق المحلية والدولية، وبخاصة بعد تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية، وتطبيق مقررات لجنة بازل (٢) عام ٢٠٠٧[١].

(١) الدكتور محمد البلتاجي، WWW.BLTAGI.COM.